

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إتمام الاعتراضات على مقالة الشهيد الصدر  
لقد أنهينا مقالة الشهيد الصدر و وجهنا إليه اعتراضين، واليوم سنكمل الإشكاليات البارحة:

1. لقد اعتقد الشهيد الصدر بأن هناك تميزاً ما بين نسبة "ضرب" فإنها ناقصة وبين نسبة "ضرَب" فإنها تامة تصادقية حيث قد صدقت الذات المبهمة على زيد الفاعل، بينما العرف لا يُفَكِّر بين النسبتين فإن كليهما يمتلكان الفاعل إلا أن الفاعل في "ضرَب" مجمل أو مجهول لدينا ظاهراً ولكنه مبين واقعاً، ولهذا تجد كليهما يتم السكوت عليهما تماماً، مما يعني أن النسبة تامة فيهما وفقاً للمصطلح الأدبي - بلا ارتباط بالوعاء خارجاً أو هناً - معلومة فاعل الضرب ألم جهنا بالفاعل - ضَرب - لا يرتبط بنوعية النسبة، بينما قد زعم الشهيد أن النسبة في "ضرَب" لعدم ذكر الفاعل قد أصبحت ناقصة، وهذا خطأ تماماً إذ الميزان في تمامية النسبة أو نقصانها هو صحة السكوت و عدمها، فسواء عرفنا الفاعل أم جهناه لتحقق النسبة التامة على أية حاله و لانطبقت الذات المبهمة على ذاك الفاعل حتماً، أجل في النسبة الناقصة نظير: غلام زيد. نظراً لنقصان أحد الطرفين لم يصح السكوت عليه، بينما في النسبة التامة قد اكتملت الأطراف و تم السكوت عليه تماماً - بلا ارتباط بمحل الوعاء خارجاً أم هناً -

2. و ثانياً: إن النسبة لا تتكاثر في الجمل بل هي موحَّدة تماماً بين ضرب و بين زيد، لأن نلحظ النسبة تارةً بين الحدث و الذات المبهمة وأحياناً بين الذات و الفاعل، فإن هذه الملاحظة تضاد النظر العرفي والمصطلح الأدبي، حيث قد اعتبروا في الجمل نسبة واحدة بين الحدث و الفاعل فحسب، سواء عرفنا الفاعل أم جهناه، وبالتالي إن "ضرَب" لا يُلحظ بلا ضمير أساساً بل يُرافقه الضمير دوماً رغم إجمال الفاعل لدينا، ولهذا لا تلازم بين صحة السكوت في الجملة و بين معلومة الفاعل، بل صحة السكوت تلائم إجمال الفاعل أيضاً، بينما الشهيد كأنه قد ربط بين النسبة الناقصة مع الجهل بالفاعل و بين النسبة التامة مع العلم بالفاعل.

### تكميل النظرية الفدّة للمحقق الحائر

و بما أننا قد استعرضنا كافة الأقوال حول صيغة الأمر نظير المحقق الآخوند - الطلب الإنسائي - و المحقق الثنائي - النسبة الإيقاعية - و المحقق العراقي - النسبة الإرسالية - و السيد الحكيم - النسبة التكوينية - و المحقق البروجردي - النسبة الطلبية - و المحقق الخميني - لإيجاد البعث و الإغراء - وبالتالي قد اصطفينا تحقيقة المحققين الحائر و الرشتي - للحكاية عن الحقائق الباطنية -.

و في هذا الميدان سنتراجع عن معتقدنا الماضي بأن الإنساء و الإخبار يُعدان من الأوصاف الذاتية لللفظ بحيث ينشق اللفظ بالتحديد - إلى إنسائي و إخباري، فهذه مقوله فاشلة تماماً إذ قد اكتشفنا آنفًا - وفقاً لمنهج المحقق الحائر - بأن الجمل المشتركة بين الخبر و الإنساء "كبعث و اشتريت" لا تُفسّر بنفسها بلا قرينة فإن اللفظ لم يوضع لمعنى مُحدّد بل هو محضر حاك و مبرز للحقائق الباطنية، ولهذا إن اللفظ - بالذات - لا يتشعب إلى إنسائي و إخباري إطلاقاً، بل عنصر الإخبارية أو الإنسائية تُعرض على اللفظ فحسب فهما من عوارض الألفاظ لا من انقساماتها الذاتية، وكل ذلك حسب منهج المحققين الرشتي و الحائر بأن الإنسائيات - بأسرها - حاكياً عن الحقائق المتوفرة في النفس، فلم توضع للمفاهيم و المعاني كي نعثر على الموضوع له، فلو أراد المتكلّم أن يعقد البيع لكيته الحكاية عن البيع الباطني الذي قد أراده في جوفه فلو تلفظ بالألفاظ لاعتبرها العقلاء منشأً للمعاملة

و التّمّيلك، فإِبراز أَلفاظ المعاملة تُولّد موضع حُكْم العقلاء لاعتبار البيع، لأنّ اللفظ يوجد أَمْرًا اعتباريًّا، بل الاعتباريّات بيد العقلاء تماماً ولهذا:

- قد صرّح المحقق العراقي بأنّ تعريف الحكم هي الإرادة المبرّزة، مما يعني أن اللفظ يُجلّى عمّا في الضمير.

– وقد صرّح المحقق الخوئي حول هوية الإنشاء بأنّ الإنشاء لا يوجد شيئاً إطلاقاً: لا تكويناً و لا اعتباراً، بل مُهْمَّةُ اللفظ أن يتجاهَر عن المراد المُخْبَأِ و يُحكيَه و يُبرَزَه.

– وقد أسلفنا بياناتِ المحقق الحائرِي بأنَّ الواضحَ لم يضعُ اللُّفْظَ الإِنْسَانِيَّ لِمَعْنَى أو لِمَفْهُومٍ كَيْ نَعْثُرُ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَهُ، بَلَّ الْلُّفْظِ يَحْكِي عَنِ الْحَقَائِقِ الْفَسَانِيَّةِ نَظِيرَ حَكَايَةِ الدُّخَانِ عَنِ النَّارِ.

بل حتى إنشاء التمني والتّرجي والاستفهام حيث لم يضع الواضح ألفاظها مستقلاً لمعانيها و مفاهيمها بالتحديد بل المُتمني والمُستفهّم يُظهّران عما في أنفسهما، وكذا الإخباريات حيث يحكى المتحدث عن الحقائق و النسب الواقعة خارجاً ما بين شيئين - مسبقاً أو حالياً -

وَأَمَّا الْهَجْمَاتُ الَّتِي شَنَّهَا الْمُحَقَّقُ الْاَصْفَهَانِيُّ تَجَاهَ الْمُحَقَّقِ الْحَائِرِيِّ فَقَدْ أَجَبَنَا هَا مُسْبِقًاً.

تمرين بعض الاشكالات الى مقالة الاصوليين

و عقب هذه النقاط القيمة التي طرحناها للتو، قد تلأًأ غلطةً مقالة الأصوليين: بأن الصيغة قد وضعت لمعنى الطلب -وفقاً لزعم الكفاية- بل الطلب لا يُعد أيضاً من لوازム الصيغة -وفقاً لزعم المحقق العراقي- بل اللفظ الحاكي -افعل- بضم المحكي عنه وبضم الإرادة سُيُصبح مصداقاً للطلب -وفقاً للمحقق الخميني- فإن الامر قد أصدرَ وأعلنَ مُطلبه من خلال الصيغة -ليس أكثر- و الواقع قد وضع الألفاظاً خصيصاً لمقام الحكاية عن الحقائق النفسانية بأنك لو أردتَ الضربَ فعليك أن تُبرزَ بصيغة "افعل" فلم يضم الواقع الألفاظاً لتلك المعاني و المفاهيم المُحددة كي تعثر على الموضوع له.

و السبب الذي قاده إلى تأسيس تفكير "الخطاب القانوني" هو أنه أراد الإجابة عن إشكالية موجهة إلى خطاب "أقيموا الصلاة" بأن العصابة لا ينتقدون بالتكاليف فلماذا قد أمرهم المولى بإقامة الصلاة بينما يعلم أنهم لا ينتفعون أساساً، أليس ذلك خطاباً لاغياً؟ ثم تصدّى المحقق الخميني، مجيباً بأن هناك تمايزاً ما بين الخطاب الشخصي، و القانوني، إلى آخره.

و ربما ثبّر مقالته بأنه قد طرح الخطاب القانوني في أوائل عمره وذلك ضمن أبحاث "شروط العلم الإجمالي" حيث قد اعتقد الفقهاء بأن إحدى شروط تحقق العلم الإجمالي هي أن يتبلي المكلّف بكافة الأطراف المشبوهة، فتصدّى المحقق الخميني معترضاً بأن المكلّف لا يتوجّه الخطاب فضلاً أن نضع "ابتلاء المكلّف" من شروط توجّه الخطاب، فإنّ الابتلاء و عدمه لا يرتبط بالخطاب أساساً.

وَأَمَّا الْمَشْهُورُ فَقَدْ أَحَايُوا حَسْبَ مَنْهُجِهِمْ بِأَنَّ إِمْكَانَةَ اِنْبَعَاثِ الْعُصَمَةِ سُتْحَصَحُ إِصْدَارَ الْأَمْرِ وَالْخُطَابِ إِلَيْهِمْ حَتَّىٰ وَإِنْ لَمْ يَنْبَعُثُوا

خارجاً بخلاف الجدار حيث لا يُعقل إصدار الأمر إليه لاستحالة الانبعاث نهائياً.

**الثمرة الفقهية لوجهة نظرنا**  
وأما الثمرة التي تُثمرُها نظرية المحققين الرشتي و الحائرى فكثيرة منها:

- في المعاملات، حيث إن الإنشاء لا يوجد شيئاً أساساً ولهذا سيغنى الطرفان أن يقصدوا البيع و النكاح و ... بينما المشهور يعتقد بأنه يتوجب على الطرفين أن يقصدوا الإيجاد حتماً، وإن مسبقاً - ضمن كتاب البيع- كنا قد صرّحنا بعدم لزوم قصد الإيجاد، من طريق آخر - حكمي- ولكن اليوم قد أدرجنا مقالتنا ضمن قاعدة أصولية كلية بأن الإنشاء لا يوجد شيئاً وبالتالي لا يتوجب على الطرفين أن يقصدوا الإيجاد و الإنشاء موضوعاً وفقاً لهذا المبني الرّصين.

وأما عملية الاعتبار فعنده بيد العقلاء فحينما يبدأ المتحدث بحكاية الألفاظ خارجاً - عما في الضمير- سيعتبر العقلاء اعتباراً محدداً كالبيع أو النكاح أو... بحيث لو لا الإبراز الخارجي لما اعتبر العقلاء شيئاً و لما رتبوا أثراً بينهم إطلاقاً.

- في الأوامر والنواهي التي تصدر بالإشارة، حيث إن المشير لو أمر أو نهى عبر الإشارة الحاكية عن النفس لاعتبره العقلاء واجب الامتثال أو التّرك.